رسالة الإمام مالك إلى الإمام الليث حول إتباع عمل أهل المدينة – دراسة تحليلية –

The message of Imam Malik for Imam al-Lith about following work of the people of "Madinah" - An analytical study -

إسماعيل بن ساعد مسبَّل *

كلية الشريعة – جامعة أحمد دراية – الجزائر

ismailmsabel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/01 تاريخ القبول 2022/09/06 تاريخ النشر 2022/10/13

ملخص:

إن (عمل أهل المدينة) له أهمية بالغة عند علماء المذهب، وقد جاءت هذه الدراسة لتبين بعض جوانبه، من خلال مراسلة بين علمين جليلين، ووصلت إلى: أن الإمامين كانت بينهما محبة شديدة، ولم يمنعهما ردهما على بعضهما من الصلة، وأن العلماء كانوا أحرص على النصيحة، ومراعاة المقاصد عند الردود، وأن مراسلات الأئمة فيها علم كثير، وأن مالكا لم يكن يرى (العمل) من قبيل (الإجماع) ولا (العرف)، وإنما كان يراه نوعا من الاتفاق لا تجوز مخالفته؛ لوراثة أهل المدينة للسنن، وأنه لم يفرق بين الاتفاق النقلي والاجتهادي؛ لأنه لا بد من مستند من الوحي، وأنه بدأ عصر النقد الأصولي والحديثي زمن التابعين.

الكلمات المفتاحية: رسالة؛ مالك؛ الليث؛ عمل؛ المدينة.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The work of the people of Medina is of great importance to the scholars of the Maliki school of thought, and this study came to clarify some of its aspects, through a correspondence between two eminent scholars, and the study concluded: that two scholars had intense love between them, and their response to each other did not prevent them from the connection, and that the scholars They were more keen on advice, taking into account the purposes when responding, and that the correspondence of the imams contained a lot of knowledge, and that Malik did not see (work) as (consensus) nor (custom), but he saw it as a kind of agreement that cannot be violated; The people of Madinah inherited the Sunnahs, and he did not differentiate between the textual agreement and the jurisprudential agreement; Because it must be based on revelation, and that the era of fundamentalist and modern criticism began at the time of the followers.

key words*: Message; Malik; Lith; Work; Medina.*

مقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، والرضا عن آله الطاهرين، وصحبه الطيبين، والرحمة على أتباعه المحسنين، أما بعد:

تمهيد:

فإن العلوم الشرعية المباركة قد ظهرت في جملتها في مرحلة زمنية مباركة هي مرحلة السلف الصالح، من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وقد كانت العلوم قبل وضعها في السطور في صدور العلماء يبثون قواعدها في دروسهم ومناظراتهم ومراسلاتهم.

وكان مما لاحظتُ من مراسلات ذلك الزمن الطيب المبارك مراسلة دارت بين عَلَمَيْنِ جليلين: مالك إمام المدينة، والليث إمام مصر، وكان موضوع تلك المراسلة أصل من الأصول المتنازع عليها في عهد التابعين وهو: مسألة الاحتجاج بـ(عمل المتقدمين)، والذي كان (عمل أهل المدينة) يمثل جزءا مخصوصا منه.

وكنت – في الأصل – عازما على دراسة الرسالتين معا في بحث واحد، لكني وجدت البحث يطول كثيرا، والمجال مُحَدَّدٌ للباحثين في المجلات العلمية، فقررت دراسة رسالة مالك أولا، ثم أتبعها بدراسة أخرى بحول الله تعالى لدراسة رسالة الليث.

ولقد ظهرت براعة الإمامين في الكشف عن علاقة السنة بالعمل في ذلك الوقت، وأنه ليس كل ما جاءت به السنة يُعمل به، فمنه الضعيف، ومنه خفي الدلالة، ومنه المعارض المرجوح، ومنه المنسوخ، ومنه المخصوص، وكان هذا من أوائل البحوث في نقد متون السنة، بعدما كان جل اهتمام التابعين في نقد الأسناد.

وهذا ما جعل ابن وهب يقول: "لولا مالك بن أنس، والليث بن سعد:– هلكتُ، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي يُفعل به" [1].

للهِ دَرُّ العَالِمَيْنِ كِلَيْهِمَا * بَثَّا عُلُومًا لَا تَزَالُ تُنِيرُنَا [2].

إشكالية البحث:

وكانت الإشكالية التي أحاول الجواب عنها في هذه الدراسة هي:

ما هي أهم المسائل والدلائل التي تطرق إليه الإمام مالك في نصيحته لصديقه الإمام الليث باتباع (عمل أهل المدينة)؟

أسباب اختيار البحث:

وكان من أسباب اختياري للموضوع:

– أن هذه المراسلة لم تلقَ نصيبها من الاهتمام والدراسة من الباحثين.

– أن تلك المراسلة كانت قبل ظهور التأليف في أصول الفقه، ما يجعلها تعطينا صورة عن حياة أصول الفقه قبل التدوين.

– أن مثل تلك الرسائل يكشف عن جانب من حياة علماء المدينة، وأسرار حلقاتهم العلمية آنذاك.

أهداف البحث:

وتهدف هذه الدراسة إلى:

– أن تنشر للناس مراسلة بين عالمين جليلين من المرحلة المباركة في هذه الأمة، وتبين لهم كيف كان أدب الخلاف بين العلماء.

– أن تبين المسائل الأصولية التي اختلف فيها التابعون، وكان خلافهم في الفقه فرع عن الخلاف فيها.

– أن تكشف عن أصل من أصول الإمام مالك الذي تنازع عليه الناس قديما وحديثا، وهو عمل أهل المدينة، وكيف خالفه علماء زمانه في فهمه.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي اطلعت عليها في الموضوع:

1- نشأة النقد الأصولي (دراسة منهجية في رسالتي مالك والليث رحمهما الله)، مقال للدكتور: الحسان شهيد، أستاذ التعليم العالي، كلية أصول الدين وحوار الحضارات، تطوان– المغرب، نشره على موقع الرابطة المحمدية، بتاريخ: 2014/06/14م.

وهو بحث جيد للرسالتين، ولكنه ركز على قضية النقد الأصولي عند الإمامين، بخلاف هذه الدراسة التي اعتنت بقضية (عمل المتقدمين).

2- مسالك الاستدلال في مناظرات الخلاف الفقهي (مناظرة بين مالك بن أنس والليث بن سعد أنموذجا)، مقال للطالب: حاج بن عودة شعالة، من جامعة أحمد بن بلة، وهران، تم نشرها في مجلة الحضارة الإسلامية، (مج 19، ع 1، ص 153-176).

وهي دراسة جميلة للرسالتين، إلا أن الطالب اختار مقاطعا من الرسالتين، بخلاف هذه الدراسة التي حللت كامل المسائل في رسالة مالك.

منهج البحث:

وكان المنهج المناسب لدراستي هو المنهج التحليلي، القائم على تفسير النصوص، ثم نقدها بالوسائل العلمية، وصولا إلى استنباط النتائج منها.

منهجية البحث:

وأما عن منهجية البحث فكانت ما يلي:

– اعتمدت على النص الذي الموجود في (تاريخ ابن معين) من رواية الدوري عنه، والذي حققه: أحمد محمد نور سيف.

– قرأت الرسالة قراءة متأنية، ثم جعلتها ثلاثة مقاطع: مقدمة، وموضوع، وخاتمة؛ ليكون الأمر مناسبا للتحليل.

– خرجت الأحاديث معتمدا الترتيب المشهور عند أهل العلم للكتب التسعة، فإن كان الحديث موجودا في الصحيحين اكتفيت بالعزو إلى أولهما، وإن لم يوجد فيهما، أحلت على أول كتاب، وخرجته مع الحكم عليه من نقل أصحاب الصحيح: صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

– شرحت الكلمات الغريبة.

– لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث؛ خشية الإطالة.

– ذكرت بعض الخلاف في المسائل العلمية.

– ذكرت الفوائد التي ظهرت لي من تحليل كلام الإمام مالك.

خطة البحث:

هذا وجعلت خطة بحثي في مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث:

حيث خصصت المبحث الأول للتراجم، وجعلت تحته مطلبين: مطلب للترجمة الإمام مالك، ومطلب لترجمة الإمام الليث.

وتركت المبحث الثاني للتعريفات، وكان تحته مطلبان: مطلب لتعريف الرسالة، ومطلب لتعريف عمل أهل المدينة.

في حين بقي المبحث الثالث لدراسة رسالة الإمام مالك، وكان تحته ثلاثة مطالب: مطلب لتحليل المقدمة، ومطلب لتحليل الموضوع، ومطلب لتحليل الخاتمة.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين.

قبل تحليل الرسالة، وقبل الخوض في مسألة (عمل أهل المدينة) كان لا بد من تعريف موجز بالإمامين مالك والليث، مع أنها أشهر من نار على علم، ولكن هذه سيرة البحث العلمي.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام مالك بن أنس.

كان حياة الإمام مالك حياة عالم حافلة بالعلم والعمل وبالأحداث التاريخية، لكني سأتكلم عن بعض النقاط المهمة في حياة هذا العلم:

الفرع الأول: نسبه وعائلته.

هو الحَبر الْمُقَوَّم، إمام دار الهجرة: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمان بن خُثَيْل بن عمرو بن الحارث – وهو ذو أصبح –، واتفقوا أن ذا أصبح من ولد قحطان، واختلفوا في نسبه إليه [3].

كنيته: أبو عبد الله [4].

أبوه: اسمه أَنَس، كان مُقْعَدًا، وكان له قصر بالحِرَف، يعرف بقصر المقعد [5].

أمه: اسمها العالية بنت شريكٍ بن عبد الرحمن الأزدية [6].

جده: اسمه مالك من كبار التابعين، وكان يروي عن كثير من الصحابة [7].

أعمامه: ثلاثة: نافع، وأويس، والربيع، وكلهم يروون عن أبيهم مالك [8].

أولاده: ثلاثة: يحي، ومحمد، وفاطمة، أما يحي فكان يروي عن أبيه، وأما محمد فلم يُعرف بطلب العلم، وأما فاطمة فيقال أنها كانت تحفظ الموطأ وتصحح للقراء من خلف الباب [9].

الفرع الثاني: مولده وطلبه العلم.

وُلد مالك سنة ثلاث وتسعين من الهجرة (93 هـ) على الصحيح، عام موت أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم [10].

طلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنةً، وتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنةً، وحدث عنه جماعة وهو حيٌّ شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفرٍ المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات [11].

قال مالك: "ما أفتيتُ حتى شهِد لي سبعون أني أهل لذلك" [12].

الفرع الثالث: صفاته.

كان مالك طوالًا، جسيمًا، عظيم الهامة، أشقر، أبيض الرأس واللحية، عظيم اللحية، أصلع، وكان لا يحفي شاربه، وكان أزرق العين [13].

قال أبو عاصمٍ النبيل: "ما رأيتُ محدِّثًا أحسنَ وجهًا من مالكٍ" [14].

قال ابن أبي أويسٍ: "كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدِّث توضأ، وجلس على فراشه، وسرح لحيته، وتمكن في الجلوس بوقارٍ وهيبةٍ، ثم حدَّث، فقيل له في ذلك، فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ص، ولا أحدِّثَ به إلا على طهارةٍ متمكنًا، وكان يكره أن يحدِّث في الطريق وهو قائم أو يستعجل، فقال: أحب أن أتفهم ما أحدث به عن رسول الله ص" [15].

الفرع الرابع: منزلته عند العلماء والخلفاء.

قال سفيان بن عيينة: "وما نحن عند مالك بن أنسٍ؟ إنما كنا نتَّبع آثار مالكٍ، وننظر الشيخ إذا كان كتب عنه مالك كتبنا عنه" [16].

قال الشافعي: "إذا جاءك الخبرُ، فمالكٌ النجمُ" [17].

قال يحي بن معينٍ: "مالك بن أنس من حُجَج الله على خَلْقه" [18].

قال عبد الرحمن بن مهدي: "لا أقدِّم على مالكٍ في صحة الحديث أحدًا" [19].

قال أسد بن الفرات: "إذا أردتَ الله والدار الآخرة، فعليك بمالك بن أنس" [20].

قال أبو داود: "رحم الله مالكًا كان إمامًا" [21].

الفرع الخامس: وفاته.

توفي مالك بن أنس صبيحة أربع عشرة (14) من شهر ربيع الأول، سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة (179 هـ)، في خلافة هارون الرشيد، وصلى عليه أميرُ المدينة يومئذ، عبد الله بن محمد، في موضع الجنائز، ودُفن بالبقيع، وكان مالك يوم مات ابنَ خمس وثمانين سنة (85)، فرحمه الله رحمة واسعة آمين [22].

المطلب الثاني: ترجمة موجزة للإمام الليث بن سعد.

ومنزلة الإمام الليث لا تقل عن منزلة مالك؛ إلا أنه لم يترك كتبا، ولا تلاميذ، كما حصل مع نظيره الإمام مالك، والاشتهار رزق من أرزاق الله تعالى يقسمها بين عباده كيف يشاء، وهذه بعض جوانب حياته:

الفرع الأول: اسمه ونسبه.

هو العَلَم الْمُسَوَّم: إمام مصر، اللَّيْث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي [23].

كنيته: أبو الحارث [24].

الفرع الثاني: مولده.

وُلد اللَّيْث بن سعدٍ يوم الخميس، لأربع عشرة (14) من شعبان، سنة أربعٍ وتسعين من الهجرة (94 هـ)، بقرقشندة، وهي قرية من أسفل أرض مصر [25].

الفرع الثالث: أخلاقه.

قال قتيبة بن سعيد: "كان اللَّيْث بن سعدٍ يركب في جميع الصلوات إلى الجامع، ويتصدق كل يومٍ على ثلاثمائة مسكينٍ" [26].

عن يحي بن بكيرٍ قال: "وصَل (أي أهدى) اللَّيْث بن سعدٍ ثلاثة أنفسٍ بثلاثة آلاف دينارٍ، احترقت دار ابن لهيعة؛ فبعث إليه بألف دينارٍ، وحج فأهدى إليه مالك بن أنسٍ رطبًا على طبقٍ، فرد إليه على الطبق ألف دينارٍ، ووصل منصور بن عمارٍ القاضي بألف دينارٍ، وقال: لا تُسمع بهذا ابني فتهون عليه، فبلغ ذلك شعيب بن اللَّيْث، فوصله بألف دينارٍ إلا دينارًا، وقال: إنما نقصتك هذا الدينار؛ لئلا أساوي الشيخ في عطيته" [27].

الفرع الرابع: منزلته عند العلماء والخلفاء.

عن حرملة بن يحي قال: سمعت الشافعي يقول: "اللَّيْث بن سعدٍ أتبع للأثر من مالك بن أنسٍ" [28].

قال أحمد بن حنبل: "اللَّيْث بن سعدٍ كثير العلم، صحيح الحديث" [29].

قال يحي بن معينٍ: "اللَّيْث بن سعدٍ ثقةٌ" [30].

قال أحمد بن صالحٍ: "اللَّيْث بن سعدٍ إمامٌ، قد أوجب الله علينا حقه" [31].

قال شرحبيل بن جميلٍ: "أدركت الناس أيام الخليفة هشام بن عبد الملك، وكان اللَّيْث بن سعدٍ حدث السن، وكان بمصر عبيد الله بن أبي جعفرٍ، وجعفر بن ربيعة، والحارث بن يزيد، ويزيد بن أبي حبيبٍ، وابن هبيرة، وإنهم يعرفون لليث فضله، وورعه، وحسن إسلامه عن حداثة سنه" [32].

قال اللَّيْث: "لما ودعت الخليفة أبا جعفر المنصور ببيت المقدس، قال: أعجبني ما رأيت من شدة عقلك، والحمد لله الذي جعل في رعيتي مثلك" [33].

الفرع الخامس: وفاته.

توفي اللَّيْث بن سعدٍ بمصر، يوم الجمعة، في النصف من شعبان، سنة خمسٍ وسبعين ومائةٍ من الهجرة (175 هـ)، وكان عمره إحدى وثمانين سنة (81) [34].

قال خالد بن عبد السلام الصدفي: "شهدت جنازة اللَّيْث بن سعدٍ مع والدي، فما رأيت جنازةً قط أعظم منها، رأيت الناس كلهم عليهم الحزن، وهم يعزي بعضهم بعضًا، ويبكون، فقلت: يا أبت، كأن كل واحدٍ من الناس صاحب هذه الجنازة؟ فقال: يا بني، لا ترى مثله أبدًا"، فرحمه الله رحمة واسعة آمين [35].

المبحث الثاني: تعريف عمل أهل المدينة.

بعد ترجمة موجزة للعلمين، يحسن بي بيان معنى (عمل أهل المدينة) في اللغة والاصطلاح، هذا الدليل الذي اختص به مالك، وهو ينبئ عن عبقرية هذا الرجل الفذ.

المطلب الأول: تعريف (عمل أهل المدينة) في اللغة.

عمل أهل المدينة من أكثر الأدلة التي وقع الاختلاف فيها بين المذاهب الأصوليين.

و(عمل أهل المدينة) في اللغة: مركب إضافي من ثلاث كلمات: (عمل)، و(أهل)، و(مدينة)، فيحسن بي تعريف كل كلمة وحدها.

الفرع الأول: العمل في اللغة.

مادة (ع م ل) في لغة العرب تدل على أصل واحد، وهو كل فِعْلٍ يُفعل، قال الله تعالى: ﴿**وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ**﴾ (الزمر:70) [36].

الفرع الثاني: الأهل في اللغة.

مادة (أ ه ل) تدل في لغة العرب على أصلين متباعدين:

الأول: الشحم المذاب، ومنه (الإهالة)، وهي الألية ونحوها، يأخذ فيقطع ويذاب.

الثاني: الجماعة الخاصة بالشيء، ومنه (الأهل) [37]، وهي بحسب ما تضاف إليه، فأهل المذهب من يدين به، وأهل الرجل زوجته وقرابته، وأهل المكان سكانه، وأهل الأمر ولاته [38].

الفرع الثالث: المدينة في اللغة.

مادة (م د ن) تدل في لغة العرب على أصلين متقاربين:

الأول: التنعم، ومنه (تَمَدْيَنَ) أي تنعم.

الثاني: الإقامة، ومنه (المدينة) المكان الذي تقيم فيه جماعة من الناس، وتجمع على: مَدائِنٌ، ومُدُنٌ، ومُدْنٌ [39].

وهما أصلان متقاربان؛ لأن التنعم والرفاهية من خصائص أصحاب المدن غالبا لا أصحاب البداوة.

المطلب الثاني: تعريف (عمل أهل المدينة) في الاصطلاح.

يختلف لفظ (العمل) باختلاف آلته، ويقع في الاصطلاح على أربعة أمور:

الأول: عزم القلب، والدليل على أن العزم فعل حديث أبي بكرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا: فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**» [40].

فدل الحديث على أن عزم هذا المقتول المصمم على قتل صاحبه فعل؛ ولهذا أوخذ به.

الثاني: قول اللسان، والدليل على أن القول فعل قول الله تعالى: (**يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ**) [الأنعام: 112].

الثالث: فعل الجوارح، كالصلاة في الخير، والقتل في الشر.

الرابع الترك: وهو كف النفس عن شيء، والدليل على أن الترك فعل قوله تعالى: (**كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**) [المائدة:79]. فسمى عدم تناهيهم عن المنكر فعلا [41].

وأما تعريف (عمل أهل المدينة) باعتباره لقبا على دليل مختلف فيه:- فقد اختلفت عبارات الباحثين المعاصرين في بيانه.

ولم يُعَرِّف علماء المذهب القدامى رحمهم الله تعالى (عمل أهل المدينة) ولكنهم بينوا أقسامه، ويبدو أن من أوائل من بين أقسامه – فيما وصلنا من كتب – هو القاضي عبد الوهاب في كتابه (المعونة) حيث قال: "إجماع أهل المدينة نقلا حجه تحرم مخالفته، ومن طريق الاجتهاد مختلف في كونه حجه، والصحيح عندنا أنه يرجح به على غيره ولا يحرم الذهاب إلى

خلافه، فأما إجماعهم من طريق النقل أو ما في معناه: فإنه ينقسم إلى نقل قول، ونقل فعل، ونقل إقرار، ونقل ترك" [42].

وغالب من جاء بعده إنما نقل عنه، كالباجي، وابن رشد الجد، والقاضي عياض، وغيرهم من علماء المذهب رحمهم الله جميعا [43].

وأما المعاصرون فقد عرفه كثير من المهتمين بالمذهب، أذكر ثلاثة منهم:

عرفه أحمد محمد نور سيف بقوله: "عمل أهل المدينة هو: ما نقله أهل المدينة من سنن نقلا مستمرا عن زمن النبي، أو ما كان رأيا واستدلالها لهم" [44].

وعرفه موسى إسماعيل بقوله: "عمل أهل المدينة هو: ما اتفق عليه أهل المدينة من الصحابة والتابعين، وعملوا به، سواء كان توقيفا، أو رأيا واستدلالا" [45].

وعرفه محمد المدني بوساق بقوله: "عمل أهل المدينة هو: ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة، كلهم أو أكثرهم، في زمن الصحابة والتابعين، سواء كان سنده نقلا أم اجتهادا" [46].

والتعريف الأخير أقرب للصواب – في نظري – لأمور:

الأول: أنه عبر عن العمل بـ"ما اتفق" للدلالة على أنه ليس نقل آحاد، وللدلالة على أنه ليس إجماعا.

الثاني: أنه بين أن "أهل المدينة" هم العلماء والفضلاء من العباد والصالحين.

الثالث: أنه حدد زمن العمل بـ"زمن الصحابة والتابعين".

المبحث الثالث: تحليل موضوع الرسالة.

وهذا المبحث هو صلب الدراسة، وقد قسمت فيه رسالة الإمام مالك إلى مقدمة وموضوع وخاتمة، ليسهل تحليلها.

المطلب الأول: المقدمة.

لقد قدم الإمام مالك بمقدمة قصيرة قبل الدخول في نصيحة صديقة الليث، وهذا نصها:

الفرع الأول: نص المقدمة.

قال الإمام مالك:

"– من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد:

– عصمنا الله وإياك بطاعته في السر والعلانية، وعافانا وإياك من كل مكروه.

– كتبتُ إليك وأنا ومَنْ قِبَلي من الولدان والأهل على ما تحب، والله محمود.

– أتانا كتابك، تذكر من حالك ونعمة الله عليك الذي أنا به مسرور، أسأل الله أن يتم [عليّ] وعليك صالح ما أنعم علينا وعليك، وأن يجعلنا له شاكرين.

– وفهمتُ ما ذكرتَ [في] كتب بعثتَ بها لأعرضها لك، وأبعث بها إليك، وقد فعلتُ ذلك، وغيرتُ منها ما [غيرتُ] حتى صح أمرها على ما يجب.

– وختمتُ على كل قُنْدَاقٍ – أو قال يحيى غُنْدَاقٍ – [47] منها [بخاتمي] ونقشه: حسبي الله ونعم الوكيل.

– وكان حبيبا إلى حفظُك، وقضاءُ حاجتك، وأنت [لذلك أهلٌ]، وصبرتُ لك نفسي في ساعة لم أكن أعرض فيها لأن أُنجح ذلك، فتأتيك [مع الذي جاءني بها] حتى دفعتها إليه، وبلغتُ من ذلك الذي رأيتُ أنه يلزمني لك في [حقك] وحرمتك.

– وقد نشطني ما [استطلعت] مما قِبَلي من ذلك، في ابتدائك [بالنصيحة]، لك، ورجوت أن يكون لها عندك موضع، ولم يكن منعني من ذلك قبل [اليوم] إلا أن يكون رأيي لم يزل فيك جميلا، إلا أنك لم تذاكرني شيئا من هذا الأمر، ولا تكتب فيه إليّ" [48].

الفرع الثاني: تحليل المقدمة.

رسالة مالك إلى الليث، رواها ابن معين في (التاريخ) [49]، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) مختصرة [50]، ورواها الفسوي في (المعرفة والتاريخ) [51]، ونقلها القاضي عياض في (ترتيب المدارك) دون إسناد وقال عنها: "وهي صحيحة مروية" [52].

وأما عن تاريخ الرسالة فيبدو أنها كُتبت بعد موت شيخهما يحي بن سعيد، حيث ترحم عليه الليث في رسالته لمالك حيث قال: "والذي حدثنا [به] يحيى بن سعيد، ولم يكن بدون أفاضل العلماء في زمانه، فرحمه الله، وغفر له، وجعل الجنة مصيره" [53]، وترحمه عليه واستغفاره له يدل على موته في الغالب، وقد توفي يحي بن سعيد سنة (143هـ) [54]، وهذا يدل على

أنهما كتبا لبعضهما بعد هذا التاريخ، وقد كان عمر مالك عند موت شيخهما سعيد (50) سنة، وكان عمر الليث (49) سنة.

بدأ مالك بالتحية لصديقه الليث بتحية الإسلام، عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**» (55).

ثم حمد الله تعالى وأثنى عليه، اقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كان يبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى في خطبه ورسائله.

ثم دعا لنفسه ولصديقه بالعصمة والتوفيق والسداد، بكلمات يملأها الحب والتقدير، وواضح منها مقدار إجلال مالك لليث، وفيه طلب العون من الله للوصول للصواب.

ثم ذكر له ما كان بينهما من مراسلات في المسائل العلمية، وهذا دليل على العلاقة العلمية الجميلة بين الإمامين.

وقد أتت رسالة مالك جوابا لرسالة الليث، ما نبه على ذلك في المقدمة، وبين أن الليث هو الذي ابتدأ بالنصيحة، والظاهر أنه قد جرت بينهما كثير من المراسلات، لكن المؤرخين لم يحتفظوا لنا إلا بهاتين الرسالتين.

ثم ذكر أن الليث قد بعث له كتبا في الحديث ليعرضها له الإمام مالك ثم يرجعها له.

والعرض هو: القراءة على الشيخ مطلقا، وسمي عرضا؛ لأن القارىء يعرض ما يقرؤه على الشيخ كما يعرض القرآن على إمامه (56).

وله صورتان: فقد يكون المتلقي هو الذي يقرأ على، وقد يكون المتلقي يسمع ممن يقرأ على الشيخ (57).

واختلف في العرض هل هو بمنزلة السماع أو هو دونه على قولين:

القول الأول: أن السماع مثل العرض، والعرض جائز، وهو مذهب معظم علماء الحجاز، والكوفة، ومالك، وأشياخه من علماء المدينة، والليث، وأحمد، وهو اختيار البخاري (58).

القول الثاني: أن السماع أعلى درجة من العرض، والعرض مكروه، وهو مذهب جمهور أهل المشرق، وخراسان، وأبي حنيفة في أحد قوليه، والشافعي، وهو اختيار مسلم (59).

دليل أصحاب الجواز: حديث ضِمام بن ثَعْلَبَة ا حيث قال للنبي ص: «**آللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّي الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: نَعَمْ**» [60].

وجه الدلالة: أن هذه قراءة من ضمام على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه [61].

واحتج مالك بعرض القرآن: عن مُطَرِّف بن عبد الله قال: "سمعت مالكا يأبى أشد الإباء على من يقول: إنه لا يجزيه العرض، ولا يجزيه إلا السماع، ويقول مالك: "إذا قرأت على القارئ فسئلتَ: من أقرأك؟ أليس تقول: فلان، وهو لم يقرأ عليك، إنما قرأت أنت عليه، فلا ترى ذلك يجزيك في الحديث، وترى أنه يجزيك في القرآن! والقرآن أعظم، فكيف لا تأخذ الحديث عرضا، وتريد ألا تأخذ إلا سماعا، وذلك المحدث إنما أخذه عرضا؟! فكيف جَوَّزْتَ للمحدِّث أن يحدثك ما أخذه عرضا، ولم تجوز لنفسك أن تعرض عليه كما عرض هو؟!" [62].

والصحيح – والله أعلم –: ما ذهب إليه مالك والليث وغيرهما من جواز العرض، بل قد ذكر ابن حجر في الفتح أن الخلاف في العرض قد زال وانقرض، فقال: "وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزي، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق" [63].

ثم ذكر مالك ختمه على تلك الرسائل، وكان في ختمه: "حسبي الله ونعم الوكيل"، وقد أخذه من قوله تعالى: (**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**) [آل عمران:173]، وفي هذا دليل على جواز استعمال الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية في الخواتم عند مالك، والله أعلم.

ويبدو أن الليث كان هو الذي بدأ بالنصيحة في قول مالك: "في ابتدائك بالنصيحة".

ويؤيد هذا ما ثبت عند ابن عبد البر، عن الليث بن سعد أنه قال: "أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة رسول الله ص مما قال فيها برأيه، – قال:– ولقد كتبت إليه أعظه في ذلك" [64].

وقد عين الليث طرفا من تلك المسائل السبعين التي عاب على مالك مخالفة السنة فيها في تلك الأمثلة التي ساقها في جوابه لرسالة مالك [65].

وقد ذكر محمد بن القاضي المعروف بابن فرحون في كتابه (الرسائل الملقوطة) اثنيتن وسبعين مسألة انفرد بها مالك، ولم يتابعه عليها أحد من فقهاء الأمصار [66].

ولعل هذا ما حدا ببعض أهل العلم أن يجعلوا الليث أكثر اتباعا للأثر من مالك، وهو رأي أحد تلامذته الكبار، فعن حرملة بن يحي قال: سمعت الشافعي يقول: "الليث بن سعد أتبع للأثر من مالك بن أنس" [67].

وقد عقب ابن عبد البر على كلام الشافعي فقال: "ليس أحد من علماء الأمة يُثبت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده، دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله، أو بإجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته، فضلا عن أن يتخذ إماما، ولزمه اسم الفسق، ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك" [68].

المطلب الثاني: الموضوع.

بعدما قدم مالك بمقدمة دخل في موضوع رسالته، وهو نصيحة صديقة الليث بمتابعة عمل أهل المدينة، واستدل ببعض الأدلة.

الفرع الأول: نص الموضوع.

الفقرة الأولى: بداية النصيحة.

قال الإمام مالك:

"– واعلم – رحمك الله – أنه بلغني أنك تفتى بأشياءَ مخالفةٍ لما عليه جماعة الناس عندنا، وببلدنا الذي نحن به.

– وأنت في إمامتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجة مَن قِبَلَكَ إليك، واعتمادهم على ما جاء منك:– حقيق بأن تخاف على نفسك، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه" [69].

الفقرة الثانية: أدلة مالك على حجية عمل أهل المدينة.

قال الإمام مالك:

"– فإن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ (التوبة: 100).

-قال تعالى: (**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ**) (الزمر: 18)".

– فإنما الناس تَبَعٌ لأهل [المدينة، إليها كانت] الهجرة، وبها نزل القرآن، وأُحِلَّ الحلال، وحُرِّمَ الحرام؛ إذ [رسول الله] صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم، يحضُرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم [فيطيعونه] [(70)]، ويَسُنُّ لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله واختار له ما عنده.

– ثم قام من بعده أَتْبَعُ الناس له من أمته، ممن ولي الأمر من بعده، [فما نزل بهم] مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم علم فيه سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحداثة عهدهم، فإن خالفهم مخالف، أو قال امرؤ: غيره أقوى منه وأولى، تُرِكَ قوله وعُمل بغيره، ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتبعون تلك [السنن]" [(71)].

الفقرة الثالثة: اختصاص أهل المدينة بالعمل عند مالك.

قال الإمام مالك:

– "فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرا معمولا به لم أرى [(72)] [خلافه؛ للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز] لاحد انْتِحَالُهَا، ولا ادعاؤها، ولو ذهب [أهل] الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه [من مضى منا، لم] يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يجز لهم من ذلك مثل الذي جاز لهم" [(73)].

الفرع الثاني: تحليل الموضوع.

الفقرة الأولى: تحليل النصيحة.

في بداية الموضوع بداية نصيحة مالك لليث لمخالفته (عمل أهل المدينة)، مع الاعتراف بإمامة الليث وفضله، وفي هذا نسبة الفضل لأهله، وفيه مراعاة الأدب في الجدال، والدعوة بالموعظة الحسنة؛ لأن الله تعالى يقول: (**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**) (النحل:125).

ثم بيَّن مالك لليث أن رجلا مثله لا ينبغي له مخالفة عمل الأولين، والتشغيب على الناس بذلك، لمكانته من أهل مصر، وهذا ما يبين أهمية التمسك بعمل السلف عند الأئمة.

ولقد كان للعمل الماضي أهمية بالغة عند الصحابة والتابعين رحمهم الله تعالى، وكان الخلفاء الراشدون يتحرجون أيما تحرج من الإقدام على ما لم يمض فيه عمل.

روى حارثة بن مُضَرِّب قال: «جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى عُمَرَ فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ أَصَبْنَا أَمْوَالًا وَخَيْلًا وَرَقِيقًا، نُحِبُّ أَنْ يَكُونَ لَنَا فِيهَا زَكَاةٌ وَطَهُورٌ، قَالَ: مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ قَبْلِي فَأَفْعَلَهُ. وَاسْتَشَارَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَفِيهِمْ عَلِيٌّ فَقَالَ عَلِيٌّ: هُوَ حَسَنٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ جِزْيَةً رَاتِبَةً يُؤْخَذُونَ بِهَا مِنْ بَعْدِكَ» (74).

وكان الصحابة يتمسكون بالعمل الأول حتى وإن تغيرت أعراف الناس، أو بعض الأمور العامة للمصلحة.

عن أبي سعيد الخدري قال: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ص زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ، وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ، تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ، أَبَدًا مَا عِشْتُ» (75).

وكان عمل المسلمين هو المرجع بعد الكتاب والسنة، وهو المفزع إن لم يكن في المسألة نص بَيِّنٌ:

عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله قالا في عدة الأَمَة: "لَيْسَ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلاَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص، وَلَكِنْ عَمِلَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ" (76).

وتضافرت عبارات السلف في الحث على الأخذ بالمعمول من المشهور عند الناس، وترك المهجور من غرائب الأخبار:

قال مالك: "شر العلم: الغريب، وخير العلم: الظاهر، الذي قد رواه الناس" (77).

وقال عبد الرحمان بن مهدي: "لا يكون إمام في العلم من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون إمام في العلم من يروي عن كل أحد، ولا يكون إماما في العلم من روى كل ما سمع، قال: والحفظ الإتقان" (78).

وقال الشافعي: "فإياك وشاذ الحديث، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث، وما يعرفه الفقهاء، وما يوافق الكتاب والسنة" (79).

ومن شدة عناية السلف بالعمل أنهم ما كانوا يحدثون في مجالس العلم بالأحاديث غير المعمول بها، وإن كانت صحيحة السند.

مثال ذلك ما رواه ابن بنت منيع عن علي بن الجعد قال: "وكان في كتاب لعلي بن الجعد، أنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَتْ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يُصْبِحَ» فسألنا عليا عنه، فلم يحدثنا به، وقال: "ليس العمل عليه" (80).

وكان مالك يقدم عمل أهل المدينة النقلي على أخبار الآحاد عند التعارض، قال الشاطبي: "ومن هذا المكان يُتطلع إلى قصد مالك في جعله العمل مقدما على الأحاديث؛ إذ كان إنما يراعي كل المراعاة العمل المستمر والأكثر، ويترك ما سوى ذلك وإن جاء فيه أحاديث، وكان ممن أدرك التابعين وراقب أعمالهم، وكان العمل المستمر فيهم مأخوذًا عن العمل المستمر في الصحابة، ولم يكن مستمرا فيهم إلا وهو مستمر في عمل رسول صلى الله عليه وسلم أو في قوة المستمر" (81).

الفقرة الثانية: تحليل أدلة مالك على حجية عمل أهل المدينة.

استدل مالك على حجية عمل أهل المدينة بآيتين اثنتين، ثم بين وجه الدلالة منهما.

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ (التوبة: 100).

ثم بين وجه الدلالة منها بقوله: "فإنما الناس تَبَعٌ لأهل [المدينة، إليها كانت] الهجرة، وبها نزل القرآن، وأُحِلَّ الحلال، وحُرِّمَ الحرام؛ إذ [رسول الله] صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم، يحضُرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم [فيطيعونه]، ويَسُنُّ لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله واختار له ما عنده".

فبيّن أن الناس يجب أن يتبعوا أهل المدينة في الأحكام الشرعية؛ لأنه المكان الذي عاش فيه السابقون الأولون، والذي فُصلت فيه شرائع الإسلام بعدما كانت مجملة في مكة.

والآية الثانية: قال تعالى: (**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ**) (الزمر: 18). ".

ثم بين وجه الدلالة منه بقوله: "ثم قام من بعده أَتْبَعُ الناس له من أمته، ممن ولي الأمر من بعده، [فما نزل بهم] مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم علم فيه سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحداثة عهدهم، فإن خالفهم مخالف، أو قال امرؤ: غيره أقوى منه وأولى، تُرِكَ قوله وعُمل بغيره، ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتبعون تلك [السنن]".

فبين أنه معنى قوله تعالى: (**يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**) أن أهل المدينة، كانوا يأخذون بأقوى الأقوال والأدلة في كل مسألة، لأنهم عرفوا بالتمسك بالأحاديث والآثار ونبذهم لآراء الرجال.

الفقرة الثالثة: تحليل اختصاص أهل المدينة بالعمل عند مالك.

بين مالك بقوله: "فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرا معمولا به لم أرى [خلافه؛ للذي في أيديهم من تلك الوراثة، التي لا يجوز] لاحد انْتِحَالُهَا، ولا ادعاؤها، ولو ذهب [أهل] الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه [من مضى منا، لم] يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يجز لهم من ذلك مثل الذي جاز لهم".

بين اختصاص أهل المدينة بحفظ العمل، ونقل السنن، وأقضية الرسول صلى الله عليه وسلم وفتاويهم وأحكامهم، وكذلك اجتهادات خلفائه، وأن غيرهم من أهل الأمصار الأخرى كالشام والعراق ومصر لو ادعوا تلك الوراثة لم يكونوا على ثقة.

وقد ظهر من كلام مالك أن عمل أهل المدينة نوع من الاتفاق الخاص الذي لا تجوز مخالفته؛ لاستئثار أهل المدينة بنقل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه، وأنه لا يفرق بين اتفاقهم النقلي واتفاقهم الاجتهادي كما فرق أتباعه من بعده؛ "لأن السنن والأحكام منا ابتدأت وعنها انتشرت إلى غيرها من الآفاق: فإذا وجدناهم مجمعين على ما لم يتبين نقله ولا

اشتهر أنه توقيف حملوا فيه على أنهم عرفوا منه ما لم يعرف غيرهم؛ لأنه ليس إلا ذلك، والقول بأنهم غيروا أو ما عرفوا ما علموه، وذلك ممتنع مع عدالتهم ونزاهتهم" [82].

وليس (عمل أهل المدينة) من قبيل العرف عند مالك؛ لأنه لا يُتصور أن ينكر على من كان بغير المدينة مخالفة عرفهم، فلكل بلد عرفه، ولأن المسائل التي استدل لها مالك بالعمل مسائل شرعية تعبدية في غالبها.

وليس هو من قبيل الإجماع كذلك؛ لأن المسائل التي أجمع عليها أهل المدينة من الخلفاء والصحابة والتابعين من لدن زمن النبوة إلى زمن مالك، لا يتصور كذلك أن يخالف فيها أحد من المسلمين خارج المدينة.

ولكن خالف مالكاً أئمةٌ كثيرون في اختصاص أهل المدينة بنقل السنن، ورأوا أن عمل المتقدمين لا ينحصر في حيز مكاني، وإنما ينحصر في حيز زماني وهو طبقة السلف، وهم الصحابة والتابعون وتابعوهم.

وممن خالفه في هذا صديقه الليث، حيث كان في جوابه أن العمل غير خاص بمصر بعينه؛ لأن الصحابة قد تفرقوا في الأمصار، حيث قال: " فإذا جاء أمر عمل به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر، والشام، والعراق، على عهد أبي بكر وعمر وعثمان:- لم يزالوا عليه حتى قُبِضوا، لم يأمروهم بغيره، فلا نراه يجوز لأجناد المسلمين أن يُحْدِثُواْ اليوم أمرا لم يعمل به سلفهم، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتابعين لهم، حين ذهب أكثر العلماء، وبقي منهم من لا يشبه من مضى" [83].

وذكر له كثيرا من الأمثلة التي خالف فيها علماء المدينة أقضية الخلفاء الراشدين.

وكانت مسألة (عمل أهل المدينة) غامضة عند كثير من العلماء الذين عاصروا مالكا حتى قال تلميذه الشافعي في خطابٍ لشيخه: "مع أنك أحلت على العمل، وما عرفنا ما تريد بالعمل إلى يومنا هذا، وما أرانا نعرفه ما بقينا" [84].

ويبدو أن تلك مسألة (عمل أهل المدينة) بقيت غامضة إلى أزمنة متأخرة حتى فصل فيها أتباع المذهب، كالقاضي عبد الوهاب ومن بعده، وفي هذا يقول القاضي عياض: "اعلموا – أكرمكم الله – أن جميع أرباب المذاهب: من الفقهاء، والمتكلمين، وأصحاب الأثر، والنظر،

إِلْبٌ واحد [85] على أصحابنا، على هذه المسألة، مخطِّئون لما فيها بزعمهم، محتجون علينا بما سنح لهم، حتى تجاوز بعضهم حد: التعصب، والتشنيع، إلى الطعن في المدينة، وعد مثالبها [86]، وهم يتكلمون في غير موضع خلاف؛ فمنهم لم يتصور المسألة، ولا تحقق مذهبنا، فتكلموا فيها على تخمين وحدس، ومنهم من أخذ الكلام فيها ممن لم يحققه عنا، ومنهم من أطالها، وأضاف إلينا ما لا نقوله فيها، كما فعل الصيرفي، والمحاملي، والغزالي، فأوردوا عنا في المسألة ما لا نقوله، واحتجوا علينا بما يُحتج به على الطاعنين على الإجماع، وها أنا أفصِّل الكلام فيها تفصيلاً، لا يجد المنصف إلى جحده بعد تحقيقه سبيلاً، وأبين موضع الاتفاق فيه والخلاف إن شاء الله تعالى" [87].

المطلب الثالث: خاتمة.

الفرع الأول: نص الخاتمة.

قال الإمام مالك:

"– فانظر [رحمك الله] فيما كتبت إليك فيه لنفسك.

– واعلم أني لأرجو ألا يكون [دعائي إلى ما] كتبتُ إليك إلا النصيحة لله، والنظر إليك، والضَّنِّ بك؛ [فأنزل كتابي] منك منزله، فإنك إن تفعل تعلم أني لم آلك نصحا.

– وفقنا الله وإياك [بطاعته] وطاعة رسول الله ص، في كل أمر، وعلى كل حال، والسلام عليكم ورحمة الله" [88].

الفرع الثاني: تحليل الخاتمة.

لقد ختم مالك رسالته، بالدعاء لصديقه العالم، وهذا من حقوق المسلم على أخيه التي تكاد تنسى في زماننا، قال الله تعالى: (**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ**) (الحشر:10).

ثم أبدى رجاءه من الله تعالى أن يكون الباعث الوحيد من الرسالة هو ابتغاء النصيحة لا الفضيحة، وهذا دأب العلماء الربانيين، أنهم يخلصون النية في أعمالهم الصالحة، وردودهم من تلك الأعمال؛ فإذا خلت تلك الردود من شرط الإخلاص لله والمتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم تبعثر الناس في ظلمائها، وصار لكل طرف غاية غير إعلاء كلمة الله تعالى.

قال ابن تيمية: "وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السنة، فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى: أن ينتصر جاههم، أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم، وإن كان مجتهدا معذورا، لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم، وإن كان جاهلا سيئ القصد، ليس له علم، ولا حسن قصد" (89).

ولقد رأينا ما آل إليه أمر الردود في عصرنا، وما ذاك – والله أعلم – إلا لفقد شرط الإخلاص فيها، وتفرق المسلمون على إثرها طرائق قددا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وَصَارَ مَنْ رَغِبَ الإِصْلَاحَ مُبْتَدِعًا * وَبَاتَ مَنْ طَلَبَ التَّفْرِيقَ مُتَّبَعَا! (90).

وقد ظهر في رسالة مالك، وجواب الليث عنها مقدار إجلال الإمامين لبعضهما، وكانت مودتهما أقوى من الخلاف، ولم يمنعهما الرد على بعضهما من الصلة والتراحم.

عن أبي صالح قال: "كنا على باب مالك بن أنسٍ، فامتنع علينا، فقلنا: ليس يشبِهُ صاحبَنا، قال: فسمع مالكٌ كلامنا، فأدخَلَنا عليه، فقال لنا: مَن صاحبكم؟ قلنا: اللَّيْث بن سعدٍ، فقال: تشبِّهوني برجلٍ كتبنا إليه في قليل عصفرٍ نصبغ به ثياب صبياننا، فأنفَذ إلينا ما صبغنا به ثيابنا، وثياب صبياننا، وثياب جيراننا، وبِعْنا الفضلة بألف دينارٍ؟!" (91).

وقد اختيار الإمامان أنسب الألفاظ، وأوضح المعاني، وابتعدا كل البعد عن الهمز واللمز في بعضهما، ما يعطينا صورة جميلة لما يجب أن تكون عليه الردود العلمية في أوساط الباحثين، وحَقٌّ على طلبتنا أن يتعلموا من سلفهم الصالح أدب الخلاف.

خاتمة:

وفي الختام أحمد الله جل جلاله الذي وفقني لتحليل رسالة إمام عظيم إلى إمام عظيم بقدر طاقتي، والله تعالى يقول: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة:286]

النتائج:

وبعد هذه التحليل المختصر للرسالة توصلت إلى جملة من النتائج هي:

– أن الإمامين مالكا والليث كانت بينهما محبة شديدة، ولم يمنعهما ردهما على بعضهما في المسائل العلمية المختلف فيها:– من الصلة والتراحم.

– أن العلماء كانوا أحرص الناس على النصيحة، ولم شمل المسلمين، ومراعاة مقاصد الشريعة عند الردود.

– أن مراسلات الأئمة ومذاكراتهم فيما بينهم فيها علم كثير.

– أن الإمام مالك لم يكن يرى عمل أهل المدينة من قبيل (الإجماع)، ولا من قبيل (العرف)، وإنما كان يراه اتفاقا خاصا لا يجوز مخالفته؛ لاستئثار أهل المدينة بوراثة السنن النبوية، وسنن الخلفاء الراشدين.

– وأن الإمام لم يكن يفرق بين الاتفاق النقلي والاتفاق الاجتهادي؛ لأن مخرجهما واحد.

– أن ملاحظة المذاكرات العلمية، تعطينا صورة عما كان عليه علم أصول الفقه قبل التدوين.

– أنه بدأ عصر النقد الأصولي ونقد متون الحديث زمن التابعين.

التوصيات:

ولاح لي أن أوصي ببعض التوصيات:

– وجوب تحقيق رسالتي الإمامين تحقيقا علميا، ونشرها في أوساط المتعلمين، ليتعلموا أدب الخلاف.

– تدريس مادة أدب الخلاف في الجامعات المؤسسات والمعاهد العلمية.

– الاهتمام برسائل أئمة السلف الصالح وتحقيقها ونشرها.

الهوامش:

(1) أحمد البغدادي (463 ه)، تاريخ بغداد، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، (1422ه)، ج 14، ص 524.

(2) البيت من نظمي، على بحر الكامل.

(3) عياض اليحصبي (ت 544 ه)، ترتيب المدارك في معرفة أصحاب مالك، مطبعة فضالة، المغرب، (د ط)، (1965م)، ج 1، ص 104–106.

(4) محمد الذهبي (ت 748 ه)، سير أعلام النبلاء تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، (1405ه)، ج 8، ص 48.

(5) عياض، المصدر السابق، ج 1، ص 113–117.

(6) الذهبي، المصدر السابق، ج 8، ص 48.

(7) عياض، المصدر السابق، ج 1، ص 113–117.

(8) عياض، المصدر السابق، ج 1، ص 113–117.

(9) عياض، المصدر نفسه، ج 1، ص 113–117.

(10) عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597 ه)، صفة الصفوة، تح: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ط 1، (1421ه)، ج 2، ص 177.

(11) الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 55.

(12) أحمد الأصبهاني (ت 430 ه)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مطبعة السعادة، مصر، (د ط)، (1394ه)، ج 6، ص 316.

(13) الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 69.

(14) الذهبي، المصدر نفسه، ج 8، ص 70.

(15) أبو نعيم، مصدر سابق، ج 6، ص 318.

(16) يوسف ابن عبد البر (ت 463 ه)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 21.

(17) ابن عبد البر، مصدر سابق، ص 23.

(18) الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 94.

(19) ابن عبد البر، مصدر سابق، ص 25.

(20) الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 94.

(21) ابن عبد البر، مصدر سابق، ص 32.

(22) ابن عبد البر، مصدر سابق، ص 45.

(23) الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 136.

(24) ابن سعد، مصدر سابق، ج 7، ص 517.

(25) البغدادي، مصدر سابق، ج 14، ص 524.

(26) علي ابن عساكر (ت571)، تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (1415ه)، ج 50، ص 374).

(27) أبو نعيم، مصدر سابق، ج 7، ص 322.

(28) أبو نعيم، مصدر سابق، ج 7، ص 319.

(29) البغدادي، مصدر سابق، ج 14، ص 524.

(30) ابن عساكر، مصدر سابق، ج 50، ص 364.

(31) البغدادي، مصدر سابق، ج 14، ص 524.

(32) الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 146.

(33) يعقوب الفسوي (ت 277 ه)، المعرفة والتاريخ، تح: أكرم ضياء العمري، دار الرسالة بيروت، ط 2، (1401ه)، ج 1، ص 167.

(34) البغدادي، مصدر سابق، ج 14، ص 524.

(35) ابن عساكر، مصدر سابق، ج 50، ص 377.

(36) أحمد ابن فارس (ت 395 ه)، مقاييس اللغة، تح: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، (د ط)، (1429ه)، ج 2، ص 392. محمد الفيروزآبادي (ت 817 ه)، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، (1426ه)، ج 4، ص145.

(37) ابن فارس، مصدر سابق، ج 1، ص 150 -151.

(38) الفيروزابادي، مصدر سابق، ص 963.

(39) الفيروزابادي، المصدر نفسه، ص 1233 -1234.

(40) محمد البخاري (ت 256 ه)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (د ب)، ط 1، (1422ه)، ج 1، ص 15، ر 31.

(41) محمد الأمين الشنقيطي (ت 1393ه)، مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم الحكم، المدينة المنورة، ط 5، (2001م)، ص 45 - 48.

(42) عبد الوهاب البغدادي (422ه)، المعونة على مذهب عالم المدينة، تح: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، (د ط)، (د ت)، ج 3، ص 1743-1744.

(43) عبد الوهاب البغدادي، المصدر نفسه، ج 1، ص 89.

(44) أحمد محمد نور سيف، عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 3، (1432ه)، ص 443-444.

(45) موسى إسماعيل، عمل أهل المدينة، وأثره في الفقه الإسلامي، دار التراث، الجزائر، ط 1، (1434هـ)، ص 238.

(46) محمد المدني بوساق، المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 1، (1421هـ)، ص 77.

(47) **القُنْداق**: هي صحيفة الحساب. يُنظر: محمد ابن منظور (711 هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط 3، (1414 هـ)، ج 10، ص 324.

(48) يحي ابن معين (ت 233 هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تح: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط 1، (1399هـ)، ج 4، ص 498-499.

(49) ابن معين، المصدر نفسه، ج 4، ص498 - 501.

(50) ابن عساكر، مصدر سابق، ج 50، ص 357-358.

(51) الفسوي، مصدر سابق، ص 695-697.

(52) عياض، مصدر سابق، ج 1، 41-43.

(53) ابن معين، مصدر سابق، ج 4، ص 495-496.

(54) ابن عساكر، مصدر سابق، ج 64، ص 243.

(55) مسلم النيسابوري (ت 261 هـ)، (د ت)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ص (صحيح مسلم)، تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 74، ر 54.

(56) عبد الرحمن ابن رجب (ت 795 هـ)، شرح علل الترمذي، تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط 1، (1407هـ)، ص 508.

(57) عياض اليحصبي (544 هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تح: السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، ط 1، (1379 هـ)، ص 70-71.

(58) ابن رجب، مصدر سابق، ص 508.

(59) عياض، المصدر نفسه، ص 70-71.

(60) البخاري، مصدر سابق، ج 1، ص 23.

(61) محمد الترمذي (ت 279 هـ)، السنن، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة الحلبي، مصر، ط 2، (1395 هـ)، ج 3، ص 5.

(62) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تح: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1، (1432هـ)، ج 2، ص 25.

(63) أحمد ابن حجر، (ت 852 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محب الدين الخطيب وآخرون، دار المعرفة بيروت، (د ط) (1379 هـ)، ج 1، ص 150.

(64) يوسف ابن عبد البر (ت 463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، السعودية، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1، (1414هـ)، ج 2، ص 1080، ر 2105)، وسنده صحيح.

(65) ابن معين، مصدر سابق، ج 4، ص 487-497.

(66) محمد ابن فرحون (ت 814 هـ)، الرسائل الملقوطة من الكتب المبسوطة، تح: جلال علي القذافي، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، (1424هـ)، ص 40-46.

(67) أبو نعيم، مصدر سابق، ج 7، ص 319.

(68) ابن عبد البر، الجامع، ج 2، ص 1080.

(69) ابن معين، مصدر سابق، ج 4، ص 499.

(70) من مطبوعة تاريخ الفسوي، وفي مطبوعة تاريخ ابن معين (فيتبعونه)، ولكنها مكررة بعدها، والعرب تكره تكرار الكلمات، كما أنه الطاعة مناسبة للأمر.

(71) ابن معين، مصدر سابق، ج 4، ص 499-500.

(72) هكذا في الأصل بإهمال عمل حرف الجزم، وهي لغة لبعض قبائل العرب.

(73) ابن معين، المصدر نفسه، ج 4، ص 500.

(74) أحمد ابن حنبل، (ت 241 هـ)، مسند أحمد، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 (1421هـ)، ج 1، ص 244-245، ر 82. وصححه محمد ابن خزيمة، (ت 311 هـ)، صحيح ابن خزيمة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3، (1424هـ)، ج 2، ص 1097- 1098، ر 2290).

(75) البخاري، مصدر سابق، ج 2، ص 131، ر 1508.

(76) علي الدارقطني (385هـ)، سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، (1424هـ)، ج 5، ص 72، ر 4006.

(77) عبد الكريم أبو سعد (ت 562 هـ)، أدب الاملاء والاستملاء، تح: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (1401هـ)، ص 58.

(78) يوسف ابن عبد البر (ت 463 هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المغرب، تح: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (د ط)، (1387هـ)، ج 1، ص 64.

(79) محمد الشافعي (204هـ)، الأم، دار المعرفة، بيروت، (د ط)، (1410هـ)، ج 7، ص 339).

(80) علي ابن الجعد، (ت 230 هـ)، مسند ابن الجعد، تح: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط 1، (1410هـ)، ص 267، ر 1764.

(81) إبراهيم الشاطبي (790هـ)، الموافقات (عنوان التعريف بأسرار التكليف)، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الأردن، ط 1، (1417هـ)، ج 3، ص 270-271.

(82) عبد الوهاب البغدادي، المصدر نفسه، ج 3، ص 1745.

(83) ابن معين، مصدر سابق، ج 4، ص 489.

(84) الشافعي، مصدر سابق، ج 7، ص 244.

(85) **إلْبٌ واحد**: أي مجتمعون عليه بالظلم والعداوة. الفيرزابادي، مصدر سابق، ص 59.

(86) **المَثالب**: جمع مثلبة، وهي العيب. الفيرزابادي، مصدر سابق، ص 63.

(87) عياض، ترتيب المدارك، 1983م، ج 1، 47.

(88) ابن معين، مصدر سابق، ج 4، ص 500-501.

(89) أحمد ابن تيمية (ت 728 هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، ط 1، (1406هـ)، ج 5، ص 255.

(90) البيت من نظمي، على بحر البسيط.

(91) أبو نعيم، مصدر سابق، ج 7، ص 319.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات